تحليل المضمون في الأبحاث العربية: صعوبة السيطرة على تقنية مستوردة

مارلين نصر

يثير هذا البحث قضية الصعوبة التي يجدها الباحث في العالم العربي في استيعاب وتطبيق تقنيات تحليلية وُضعت وتطوّرت خارج عالمه. سأبين بالأمثلة بعض الأخطاء النموذجية التي قد تحصل في أثناء استخدام هذه التقنيات المعروفة تحت اسم «تحليل المضمون» (أو المحتوى) (content analysis) التي انتشرت في العلوم الاجتماعية والسياسية والنفسية والأدبية. وسأذكر بإيجاز حدود «تحليل المضمون» كأداة لتحليل النصوص، معتمدةً على النقد الذي وجهه إليها بعض علماء اللغة والنفس.

يرى واضعو هذه التقنية أن النص معطى يمكن التعامل معه كأي غرض علمي بحتي (sciences ex-actes) يمكن إخضاعه للتقسيم والتصنيف والعد والتكميم. أول من قدَّم أسسها وأساليبها وأهم خطواتها، العالم الأميركي برلسون (B.Berelson) في كتاب وضعه في الخمسينات[1] لمعالجة النصوص الإعلامية. والجدير بالملاحظة أن هذا الأسلوب كان قد اختُبِر وطُبق خلال أكثر من عشرين سنة قبل أن ينظّمه ويقننه برلسون على شكل تقنية متكاملة جاءت نتيجة تجربة واختبار وتراكم محاولات وأبحاث قام بها العديد من علماء الإعلام والاجتماع والأدب في الولايات المتحدة.

هي أولى التقنيات المنظمة التي وُضعت لتحليل مادة اتصال، كحديث أو خطبة أو مقابلة أو بيان أو قصة وردت في شكل نص مكتوب. وهي تعتمد على علم الإحصاء وشبيهة بتقنية الاستمارة والتحقيق الاجتماعي في دراسات الرأي العام. يقوم تحليل المضمون أساساً على التكميم، أي التحليل الكمي لمضمون المادة المكتوبة أو المسموعة التي يُراد دراستها[2].

---

(١) B.Berelson, *Content Analysis in Communication Research*, 1952.

(٢) وُصف «تحليل المضمون» بالمنهج خطأ في بعض الكتابات العربية والأجنبية. إذا لجأتُ إلى الاستعارة يمكنني القول إن التقنية هي ←

بدأ بعض الطلاب اللبنانيين والمغاربة يتعلّمون تقنية «تحليل المضمون» في السبعينات في أثناء تخصصهم في فرنسا. وأُدخلت إلى مصر عن طريق ترجمة أقسام من كتاب برلسون[٣] واعتمادها وتطبيقها على نحو واسع لتحليل المادة الإعلامية والتربوية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية[٤] في القاهرة.

وأصبحت الآن واسعة الانتشار في العالم العربي في العلوم الاجتماعية والنفسية والسياسية والأدبية والإعلامية وفي الأبحاث الجامعية بالذات. إلاّ أن تعليمها في الجامعات العربية لا يزال محدوداً، كما أن الترجمات المتوافرة في العربية لأسسها وأهم الدراسات التطبيقية التي اعتمدتها، لا تزال جزئية وقليلة. وفيما عدا بعض الدراسات الجيدة التي سنذكر بعضها في ما يلي، فإن ضعف التعليم والترجمة يخلّف آثاره في الأبحاث الجامعية المنشورة التي اعتمدتها كتقنية تحليل. كما أن بعض الثغرات يظهر في دراسات تعد من الدراسات الجيدة في المكتبة العربية. سأقتصر في هذا المقال على أبحاث منشورة لا تتعدّى العشرة، اخترتها عشوائياً لأبيّن هذه النواقص والأخطاء في تطبيق هذا الأسلوب في مجالي علم الاجتماع والعلوم السياسية. وبعد هذا العرض سأشير إلى حدود التقنية نفسها، ومدى فاعليتها لتحليل النصوص، معتمدة على أهم الانتقادات التي تقدّم بها بعض علماء النفس والألسن في فرنسا، في أواخر السبعينات أي في الفترة التي كان «تحليل المضمون» هو الأكثر انتشاراً في عالمنا.

أولاً: أخطاء شائعة في تطبيق تقنية تحليل المضمون

لن أتطرق إلى الأخطاء الثانوية كالخلل في إقامة الجداول وحساب النسب وغيرها، بل أتوقف عند بعض الأخطاء التي تحصل في المراحل الرئيسية لتحليل المضمون: في اختيار العينة وتأثيره في عملية التكميم (quantification) في وضع فئات التحليل، وفي اختيار وحدة التحليل أو التصنيف المناسبة لغرض البحث، وأخيراً في إجراء التحليل الكيفي.

١ ـ مواصفات عينة النصوص المختارة (corpus) وتأثيرها في عملية التكميم

لا يهم حجم العينة المختارة بقدر ما يهمّ **تمثيلية** مجموعة النصوص المختارة لمجمل المصادر ذات العلاقة، و**تجانسها**. إن عدم توافر هذين الشرطين في العينة يؤثر في نتائج التحليل الكمي وفي نتائج البحث بوجه عام، كما سنبين في الأمثلة التالية.

← بالنسبة إلى المنهج، كالوسيلة أو أداة النقل بالنسبة إلى الطريق الذي أريد عبوره للوصول إلى المكان. فتختلف المناهج البحثية باختلاف الفروع العلمية. ونجد أحياناً مناهج عدة يتبعها العاملون في الفرع العلمي نفسه. أما بالنسبة إلى التقنيات فيمكن على العكس أن تستخدم التقنية نفسها في فروع علمية مختلفة، كتحليل المضمون مثلاً أو تحليل الموضوعات (analyse théma-tique) أو إحصاء المفردات (lexicométrie)... إلخ التي يمكن استخدامها في الآدب والعلوم السياسية والتربية وعلم الاجتماع... إلخ.

(٣) ج.زكي والسيد يسين، **أسس البحث الاجتماعي** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٣). ترجم الباحثان خطأ كلمة item بـ«مفردة»، نقلاً عن برلسون الذي اقترحها كمثل عن وحدات التحليل. والأصح هو «صنف» إذ يعني برلسون بـ item الوحدة المطبوعة مثل المقال أو الكتاب أو الرسالة أو البرنامج الإذاعي... إلخ.

(٤) انظر: عواطف عبد الرحمن، ناديا سالم وليلى عبد المجيد، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٢). يجد القارىء في هذا الكتاب جردة وتقديماً وتقييماً لأهم الأبحاث المنشورة والدراسات الجامعية غير المنشورة التي اعتمدت «تحليل المضمون» كتقنية لمعالجة النصوص الإعلامية والسياسية.

الدراسة الأولى من بين الدراسات القيمة نسبياً، أجراها فريق بحثي بإشراف سيد يسين حول الفكر القومي العربي[٥]. عولج الموضوع في أربع مراحل تمتد من أواخر القرن التاسع عشر إلى ما بعد نكسة ١٩٦٧ حتى ١٩٧٨. وبسبب امتداد الفترة الزمنية المغطاة إلى ما يقارب المئة سنة تمّ اختيار عينة كبيرة نسبياً، من المؤلفات الفكرية والسياسية حول الفكر القومي العربي، إلاّ أن النصوص المختارة لم تمثل كل التيارات والاتجاهات في الحركة القومية العربية. فغاب عنها مثلاً الاتجاه الناصري لدى المفكرين القوميين المشارقة والمغاربة. وكان تمثيل الاتجاه البعثي في النصوص المختارة أوسع من تمثيل [illegible] عبد الناصر التي لم يؤخذ منها إلاّ الميثاق، في حين أن عفلق حظي بثلاثة كتب. فجاءت نتائج التحليل الكمّي للفكر القومي في هذه المرحلة لمصلحة الفكر البعثي. ولم يميّز المحلّل بين الاتجاهين في أثناء تطبيق شبكة التحليل على النصوص المختارة، فخلطت الأرقام الاتجاهين، وطغت السمات البعثية على السمات العامة للفكر القومي، في النتائج الخاصة بهذه المرحلة.

من ناحية أخرى لم تكن العينة متجانسة، إذ تمّ خلط الوثائق الحزبية (البعثية) مع مؤلفات مفكرين قوميين مستقلين أمثال محمد عزة دروزة وقسطنطين زريق وكذلك في المرحلة الأخيرة ما بعد ١٩٦٧، اعتُبِر من مصادر الفكر القومي، مثقفون كتبوا حول الفكر القومي على نحو ظرفي، أمثال سعد الدين ابراهيم وعلي الدين هلال وجورج حاوي، فوُضعوا في نفس خانة بعض المنظرين التاريخيين لهذا الفكر، أمثال ساطع الحصري ونديم البيطار، فاختلط الحابل بالنابل والأرقام عمياء لا تميّز بل تسطّح وتساوي.

مثل آخر: عينة قزمة لمؤلفات وفيرة:

أعلن المؤلف محمد حافظ دياب في كتابه حول خطاب وايديولوجيا السيد قطب[٦] أنه سيعتمد «المنظور السوسيولوجي المعرفي لتحليل الخطاب القطبي وممارساته ومواقفه العملية وآليات تطوره»[٧]. ثم أسفر عن طموح منهجي واسع فأعلن أنه سيتمثل بمنهج فوكو (Foucault) الأركيولوجي للقيام بعمله هذا. ولم يكن طموحه التقني أقل من طموحه المنهجي فأعلن أنه سيعتمد أساليب «تحليل المضمون الكيفي» و«تحليل المفاهيم بمساعدة طريقة حقول الدلالة» و«استخدام أسلوب التحليل الغرضي»[٨] الاستشهادي (thématique). ورسا في نهاية المطاف على أسلوبي «تحليل المضمون الكيفي» وتحليل الموضوعات (analyse thématique)، وهما أسلوبان شديدا التشابه. وانصب كل هذا الادعاء المنهجي والتقني في «التنقيب» داخل «عينة» لا تتعدى الثماني عشرة صفحة، اقتصّها الباحث من مؤلفات سيد قطب حول مفاهيم «الجاهلية» و«الحاكمية» و«الجماعة» و«المنهج» و«الثقافة» و«الأمة» و«المجتمع». في حين أن مجرد سرد عناوين مؤلفات سيد قطب تطلب عشرين صفحة أوردها دياب في ملحق الكتاب. ولم يفسر كيف يمكن أن تمثّل الصفحات الثماني عشرة هذه إنتاج سيد قطب الذي يبلغ ألوف

(٥) السيد يسين [إشراف]، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٦) محمد حافظ دياب، **سيد قطب: الخطاب والايديولوجيا** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧).

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٨) وهي تسمية غير موفّقة وردت في كتابي: **التطور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر**، ١٩٨١، وانتشرت فيما بعد.. الافضل استخدام «تحليل موضوعات» أو «محاور» لـ analyse thématique. إن كلمة أغراض أو غرضي لا تفي بمعنى thème.

الصفحات؟ فأين «المدونة الممثلة» (corpus) التي أعلن أنه سيعتمد عليها في فصله الثاني «قراءة نقدية للخطاب القطبي»؟ أما منهج «التنقيب الأركيولوجي» فلم نجد له آثاراً في الكتاب، وسأكتفي بالقول إنه لا يصلح لتحليل الخطاب والإيديولوجيا، وإنما اتبعه Foucault لدراسة ظواهر ومؤسسات اجتماعية تاريخية تشمل أكثر من مستوى وبعد.

ولكن ليس لحجم العينة مدلول بحد ذاته. ففي دراسة أحمد حسن اللقاني حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مناهج التاريخ في المملكة المتحدة[٩] لا تتعدى العينة كتاباً واحداً للتلميذ، وكتاباً للمعلم، وأربعة أفلام وثائقية. ومع ذلك يمكن اعتبارها كافية لأنها تمثل كل ما أنتجه المجلس المدرسي البريطاني حول هذا الموضوع، لأن ٦٠ في المئة من المدارس البريطانية الثانوية اختارت هذا الموضوع لتدريسه إلى جانب مادة التاريخ.

٢ ـ حول الأخطاء في وضع فئات التحليل

أ ـ وضع فئات التحليل (catégories d'analyse) بمعزل عن فرضيات البحث

لا تنطلق أبحاث عديدة في العلوم الإنسانية من فرضيات مسبقة، بل تتبع مساراً استكشافياً «إمبيريقياً» وفقاً لخطوط عريضة تُرتَّب أو تُستقرَأ من خلالها المادة المدروسة. الحالة مختلفة تماماً في الأبحاث التي اعتمدت تقنية تحليل المضمون. فلا يمكن هنا الاستغناء عن الفرضيات، لأن الباحث يضع «فئات التحليل»، التي ترتكز عليها هذه التقنية أساساً، على تقاطع الفرضيات ومضمون النصوص المختارة في العينة. وبصورة أدق ينبغي على من اختار هذه التقنية أن «يترجم» كل فرضية إلى فئة تحليل أو أكثر، وأن يحدد في النص أو النصوص المنوي تحليلها، مؤشرات (indices) خاصة، تساعده كل ما «التقى» بها (في أثناء قراءة وإعادة قراءة المادة المحللة) على التعرّف إلى المضمون المناسب (مقطع جملة، موضوعة) لكي يجري تصنيفه في الخانة (أو الفئة) الملائمة.

سيد عويس من أول الباحثين الجديين في علم الاجتماع الذي استخدم تقنية تحليل المضمون بحذافيرها وبدقة ووضوح بالغين، لدراسة رسائل المؤمنين إلى ضريح الإمام الشافعي[١٠]، حلل فيها عينة مكونة من ١٦٣ رسالة فيها شكاوى وطلبات. وتندرج دراسته في مجال الدراسات حول الثقافة الشعبية والطقوس الدينية في مصر بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨، ولا سيما إيمان الناس العاديين في قدرة الإمام على حل مشاكلهم وتلبية طلباتهم. وقام سيد عويس بتحليل كل من المرسلين والمُرسَل إليه، ونوعية وشكل الرسائل ومضمونها، وصنفها في ما لا يقل عن ٢٠ فئة رئيسية و٥٠ فئة فرعية، وجداول دقيقة قدّم فيها النتائج الكمية: التكرار والنسب. ثم أجرى تحليلاً كيفياً قدّم فيه أمثلة من النص (استشهادات بمقاطع من الرسائل) كانت بمثابة نماذج عن محتوى كل فئة. وبعد عرض تفصيلي لنتائج التحليل الكمي ومقابلة نسب تكرار المضامين أو الفئات في ما بينها (corrélations)، لم يستنتج سيد عويس شيئاً عن الطقوس الدينية والثقافة الشعبية المصرية. لماذا؟ لأنه لم يضع فرضيات عامة أو تفصيلية لهذا البحث الدقيق، ولأن الفئات الموضوعة كانت مستوحاة فقط من مضمون

(٩) أحمد حسن اللقاني، **الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مناهج التاريخ بالمملكة المتحدة** (القاهرة: مؤسسة الخليج العربية، ١٩٨٤).

(١٠) سيد عويس، **رسائل إلى ضريح الإمام الشافعي**، ط ٢ (القاهرة، الكويت: دار الشايع للنشر، ١٩٧٨).

الرسائل. فكانت نتيجة البحث نوعاً من التصنيف الداخلي المنظم أو الوصف المنظم لمحتويات الرسائل. وبغياب فرضيات يؤكدها البحث أو يدحضها، لم يستفد المؤلف من هذا العمل لدعم الجزء الثاني من كتابه الذي تناول فيه الثقافات والمعتقدات والطقوس الدينية التي عرفتها مصر منذ القدم وصولاً إلى المرحلة العربية الإسلامية. والباحث لم يجد أية صلة أو علاقة أو تشبيه بين التحليل التفصيلي لهذا النوع المحدّد من الطقوس المعاصرة وبين العرض العام للطقوس الماضية. وبسبب غياب الفرضيات ووضع فئات تحليل نابعة فقط من مضمون النص (الرسائل) لم يتسم الجزء الأول بطابع البحث ذي الهدف المحدد، وإنما ظهر كأنه تمرين جيد ودقيق يتعلم منه القارىء كيف يطبق تقنية تحليل المضمون.

مثل آخر لدراسة جيدة من حيث الشكل أي من حيث تطبيق التقنية، ولكن خالية من الفائدة بسبب غياب الفرضيات، وبالتالي عدم ارتباط فئات التحليل المعتمدة من قبل الباحثة بفرضيات أرادت التحقق منها عن طريق بحثها. هي دراسة حول «الالتزام السياسي عند الكتّاب المصريين»[11]، حول رأي ٣٠ كاتباً ومثقفاً مصرياً معروفين بالالتزام السياسي والثقافي، طرحت الباحثة إلهام الهاشم عليهم سؤالاً وحيداً: «أرجو أن تكتب لنا نصف صفحة أو صفحة(!) حول مفهوم الالتزام وأبعاده». وبغض النظر عن مدى فائدة معرفة رأي كتّاب ومثقفين ببضع سطور عن الالتزام، ما يهمني في هذا المثل هو محدودية نتائج الدراسة بسبب عدم ارتباط فئات التحليل التي وضعتها الباحثة، بفرضيات كانت تبحث عنها. فوضعت فئات التحليل استناداً فقط إلى محتوى الأجوبة التي حصلت عليها. وشرحت بوضوح كيف أنها «انطلاقاً من الإجابات وتقسيمها وتصنيفها وضعت الفئات المناسبة». فكانت الفئات ملاصقة لمحتوى الأجوبة مثل فئة «الالتزام وقتي ونسبي»، أو فئة «الصمود أمام المغريات» و«صبر وتحمل الصعاب» و«الاتساق بين القول والفعل» و«الالتزام والنظام السياسي» و«دور الدين في تكوين الالتزام» و«الالتزام خضوع وطاعة لله»... إلخ. وتبيّن أن هناك فئات تصلح كفروع لفئات أخرى أشمل. ولم تصنف الباحثة الفئات، فمزجت الفئات ذات الطابع التعريفي من نوع «الالتزام هو»، مع الفئات ذات الطابع السلوكي مثل «الاتساق بين القول والفعل»، والفئات ذات الطابع القيمي كـ«الصمود» أو «الصبر». وخلطت بين الاتجاه (direction) والفئة، فاعتبرت الاتجاه الذي يتخذه المضمون المصنّف، بمثابة فئة، في حين أن الاتجاه هو تحديد للمضمون: سلبي أو إيجابي، تأييد، أو غير تأييد، نشط أو غير نشط. فهو مثل العلامات التي تضاف إلى الأرقام في علم الحساب (signe, puissance, racine)، لتحدد اتجاهاتها. وفي غياب الفرضيات لم تعرف الباحثة ماذا تفعل بنتائج التحليل الكمي، فقامت بإعادة ترتيب الفئات المذكورة أعلاه بحسب الأبعاد التقليدية الصالحة لكل الموضوعات وهي التفرعات الشائعة في العلوم الإنسانية والواسعة جداً كـ«البعد النفسي والبعد الاجتماعي والبعد الفلسفي والتاريخي والديني والحضاري والسياسي والجمالي والسواء (؟)». وجاءت نتائج البحث خالية من المفاجآت، فكانت عبارة عن تصنيف داخلي لأجوبة الكتّاب وفقاً لموضوعات (thème) وأبعاد كلامهم. ولم تربط الباحثة بين محتوى الكلام على الالتزام وانتماءات المتكلمين المتنوعة من اتجاه سياسي والتزام حزبي أو عدمه، ووضع مهني، ومرحلة تاريخية أو جيل المتكلم، وهي معلومات وردت في الفصل التعريفي بالعينة، حيث قدمت المتكلمين الثلاثين وأعطت نبذة عن سيرتهم السياسية والمهنية.

(١١) إلهام الهاشم، **الالتزام عند الكتّاب المصريين** (القاهرة: دار مصر العربية، ١٩٩٣).

فكان بإمكانها حتى بغياب الفرضيات أن تربط على الأقل بين هذه المتغيرات الخاصة بالمتكلمين ومضمون كلامهم. فلم تبحث بعلاقة رأي المتكلمين عن الالتزام بانتماءاتهم واتجاهاتهم السياسية ومهنتهم وجيلهم أي بشخصيتهم. وتبنى عادة فرضيات الأبحاث حول الآراء السياسية بالاستناد إلى المتغيرات (variables) المتعلقة بشخصية المتكلمين[١٢]. ومن المؤسف أن صاحبة الدراسة قامت بكل العمليات اللازمة لإنجاز دراسة ناجحة ولكن لم تعرف كيف توجّه أسئلة مفيدة ومحددة. فجاءت الأجوبة عامة ومختصرة على صورة السؤال العام اليتيم. ومن الواضح أن هذه الثغرات ناتجة من ضعف التوجيه والإعداد الأكاديمي.

ومثل أخير هو لدراسة عبد العليم محمد حول «الخطاب الساداتي»[١٣]. انطلق فيها المؤلف من نقد «لأسلوب تحليل المضمون» استنتجه بعد أن طبّق هذا الأسلوب على خطاب واحد للسادات أمام الكنيست في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. ولم يحدد أية فرضية بل وضع فئات للتحليل هي عبارة عن مفاهيم (notions) «السلام» و«الحرب» و«الأمن» و«التعايش» و«المسؤولية» و«التاريخ». استخرجها مباشرة من نص الخطاب دون تعديلها أو تحويلها إلى فئات تحليل، ذلك أنه اعتقد خطأً «أن فئات التحليل ينبغي أن تستوحى من النص مباشرة أي ليست خارجة عليه أو مفروضة من الباحث وقد تكون إما مفاهيم وإما مفردات». ثم حسب تكرار كل من هذه الفئات المفردات في الخطاب المذكور وأدرجها في جدول وتوقّف عند هذا الحد. وأمام هزال النتائج انتقد الأسلوب: «إن تحليل المضمون غير كاف لأنه لا يتطرق للإجابة على السؤال الأساسي: لماذا تفوق تكرارات كل فئة على تكرارات الفئةً الأخرى؟»، صحيح أن حساب التكرار والمقابلة بين نسب تكرار كل فئة بالفئات الأخرى، خالٍ من المعنى، إذا لم توضع فئات التحليل انطلاقاً من فرضيات تأتي النتائج لتجيب عنها. إن التّقنية مجرد وسيلة وأدوات تساعد على التحليل، أما ما يريد الباحث أن يكتشفه فهذا شيء آخر مرتبط بالأسئلة التي يبحث عنها وبالمنهج الذي يتبعه[١٤].

ب ـ مشكلة عدم تحديد فئات التحليل وغياب المؤشرات النصية للعثور على المضامين التابعة لكل فئة

إذا كانت فئات التحليل عامة وفيها التباس تأتي نتائج التحليل عامة وغير محددة. وتعد دراسة أحمد حسن اللقاني حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مناهج التاريخ في المملكة المتحدة[١٥]، من الدراسات الجيّدة من حيث تطبيق أهم مراحل تقنية تحليل المضمون، واختيار العينة وضبط التحليل الكمي والاستنتاجات.

---

(١٢) أما حول مقابلة الباحثة بين بحثها حول رأي الكتاب بالالتزام، ودراسة CH. Kiesler, *The Psychology of Commitment* (New York, Kansas,1971), حول السلوك الملتزم وفقاً للمنهج النفسي التجريبي، والتي كانت (كما قالت) «لمصلحة دراستها»، فإنه من الواضح أن المقابلة غير ممكنة بسبب اختلاف الموضوع، فالرأي غير السلوك، وبسبب اختلاف المناهج والمجالات العلمية والتقنيات المستخدمة: منهج تجريبي اختباري مقابل تقنية تحليل مضمون. وأكثر من ذلك كيف يمكن مقابلة سلوك طلاب أميركيين برأي نخبة من الكتاب والمثقفين المصريين!!!

(١٣) عبد العليم محمد، **الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الإيديولوجي للخطاب الساداتي** (القاهرة: الأهالي، ١٩٩٠).

(١٤) وخرج عبد العليم محمد من هذا المأزق باللجوء إلى أسلوب بسيط أقرب إلى وصف محتوى الخطاب منه إلى تحليله. وهو وصف الموضوعات (description thématique) التي تهمه في خطب السادات والاستشهاد بفقرات طويلة من الخطب كأمثلة عن الموضوعات التي عالجها: الدين، الحرب، السلام، عروبة مصر، صورة العرب... إلخ.

(١٥) اللقاني، **الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مناهج التاريخ بالمملكة المتحدة**.

إلاَّ أن البحث يعاني عدم تحديد فئات التحليل واتساع نطاقها، وعدم تحديد مؤشرات نصية تساعد على تصنيف المضمون ضمن الفئات المناسبة. وضع الباحث فئات تحليل ثلاثاً هي ترجمة مباشرة للأسئلة الرئيسية التي وضعها لدراسة الموضوع. قاس أولاً «مدى التوازن» في المادة المخصصة لكلا الطرفين العربي والإسرائيلي. فعدّ الجمل المخصصة لكل طرف، دون أن يُدخل في هذا القياس مؤشر الاتجاه (direction) أي إيجابية أو سلبية أو حيادية المعالجة أو معايير أخرى غير كميّة. ثم انتقل إلى الفئة الثانية، لقياس «مدى الموضوعية» في النص، ولم يحدد ما يعنيه بالموضوعية في المعالجة التاريخية، ولا كيف سيعثر عليها في نص الكتب المحللة، أي أنه لم يحدّد مؤشرات نصّية تدلّ على الموضوعية. ونستنتج مما جاء في تقديم الفئة أنه يعني بالموضوعية «إعطاء كل فريق حقّه في المعالجة في النص والصور». ويتّضح لقارىء نتائج تحليل هذه الفئة أن المعايير التي وضعها معايير ذاتية. فعندما أعطى أمثلة حول «نقاط لمصلحة إسرائيل» عولجت، و«نقاط أخرى لمصلحة العرب» لم تعالج، إن عدم تحديده لمؤشرات نصيّة تدل على «المصلحة» والموضوعية، أسفر عن تحليل خاضع لعفويته وذاتيته. وما رآه هو موضوعياً أو غير موضوعي أي ما «عولج لمصلحة العرب أو إسرائيل»، ربما لن يراه باحث آخر كذلك.

ثم انتقل إلى فئة «مدى اعتماد كلا الطرفين على الأدلة التاريخية». هنا أيضاً لم يحدد ماذا يعني بها. ويُفهم من قراءة الاستنتاجات أنه عنى بها بشكل أساسي الوثائق التاريخية المستخدمة لتدعيم النص المدرسي. أليس هناك أدلة تاريخية أخرى؟ وأخيراً بحث اللقاني عن مدى «وضوح الموقف العربي عامة والمصري خاصة». ويُفهم أن «مدى الوضوح» هو ما يعتبره هو واضحاً أو غير واضح عندما يقرأ المادة التاريخية. ماذا لو قرأ المادة نفسها باحث آخر (مصري أو عربي أو إنكليزي). هل سيعتبر واضحاً أو غير واضح نفس المقاطع التي اعتبرها الباحث الأول كذلك، أم أن المعاني وبخاصة المعاني غير المحددة تختلف باختلاف القرّاء. ومفهوم الوضوح (في المعالجة) كان بحاجة إلى توضيح!

ج ـ الاتساع المفرط لفئات التحليل

وضع أحمد فرشوخ في كتابه، **صورة الطفل في القصة المغربية**[١٦]، فئات تحليل شديدة الاتساع. فقد فرّع علاقة الطفل بالعائلة إلى العلاقة بالأم والأب والأخوة والأقارب، تاركاً العلاقة مفتوحة أي من دون تحديد أبعادها أو مجالاتها. والجدير بالملاحظة أن الفئات المفتوحة لا تصلح في تقنية تحليل المضمون لأن من مواصفات الفئة، كما حددها برلسون، البساطة، أي عدم احتواء أكثر من معلومة واحدة. ولتوضيح هذه النقطة، ننظر مثلاً إلى فئة «الطفل والأم» في دراسة فرشوخ وهي بالغة الأهمية، إذ أشار الباحث إلى أن هذا الموضوع أو المضمون «يحتل ٨٤ في المئة من العينة»[١٧] أي أن ٨٤ في المئة من نصوص القصص القصيرة التي عالجها، تتطرق بوجه أو بآخر إلى هذه العلاقة. ولكن عمومية هذه الفئة وعدم قيام الباحث بتفريعها إلى عناصر تعبر عن مختلف أبعاد العلاقة ومجالاتها بين الطفل والأم، منعته من تحليل هذه العلاقة على نحو تفصيلي.

(١٦) أحمد فرشوخ، **الطفولة والخطاب: صورة الطفل في القصة المغربية القصيرة** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٩٥).
(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٥.

٣ ـ غياب وحدات التحليل أو عدم تحديدها أو التكميم (quantification) من دون اختيار وحدات للعدّ

إن وحدة التحليل أو التصنيف كما عرّفها برلسون هي أصغر جزء من مضمون النص الذي يحتوي على المعنى وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن الفئة المناسبة. وهي كما ذكرنا في الملحق الكلمة أو الجملة أو الموضوعة (thème) أو الصنف (item) أو وحدات مساحة (عمود أو صفحة) ووحدات زمن.

إن العديد من الدراسات التي اعتمدت تقنية تحليل المضمون لم تحدّد ما هي الوحدة التي اختارتها كمعيار للعد. فكان كلما ورد المعنى المبحوث عنه، يتمّ عدّه دون أن يؤخذ في الحسبان طول الحيز النصي الذي ورد فيه، وبالتالي اختلفت مقاييس التكميم في الدراسة نفسها. والمشكلة أن التقنيات الكمية المقتبسة من العلوم البحتة (exactes) تتطلب معايير للقياس (وحدات) ثابتة ومتساوية لكي تحصل على نتائج (تكرار الفئة والنسب) قابلة للمقابلة.

لم يحدد بعض الدراسات وحدات التصنيف التي اعتمدتها. مثلاً لا يمكن أن يحزر القارىء عندما يطّلع على دراسة تحليل مضمون الفكر القومي العربي[١٨] ما هي وحدة التصنيف المختارة، هل هي الكلمة، أم الجملة أم الموضوعة؟ وردت في الجداول فئات التحليل وعناصرها، وتحتها الاتجاه من «ظهور» و«رفض» و«تأييد»، ثم تكرار كل اتجاه والنسب، ولكن لا نعلم لا من قراءة النص ولا من الجداول، ما الذي تمّ عدّه. ربما كانت الموضوعة بسبب اتساع العينة كما ذكرنا سابقاً.

أبحاث عديدة بين التي اطلعنا عليها اختارت الكلمة كوحدة تصنيف. فكلما ورد في النص كلمة معينة أو كلمات مرادفات لها تعبّر عن هذه الفئة أو تلك، تمّ تصنيفها وعدّها. فتحولت هذه الأبحاث إلى نوع من إحصاء المفردات من دون إحصاء السياقات (Co-occurences) كما هو مفروض في تقنية إحصاء المفردات (Lexicométrie). والمشكلة أن الكلمة خارج سياقها لا معنى محدداً لها. ويمكن أن يتغيّر معنى الكلمة نفسها بتغير سياقاتها، فمعظم الكلمات، ولا سيما الكلمات ـ المفاهيم المجرّدة، متعددة الدلالات (polysémiques). وبالتالي أعتقد أنه من الأفضل إسقاط الكلمة من وحدات التصنيف في تقنية تحليل المضمون. وسأذكر بعض الأبحاث التي تبنّت الكلمة كوحدة تصنيف. في الفصل الأول من دراسة نخلة وهبة[١٩] عن كتب التاريخ في المدرسة الإبتدائية اللبنانية أحصى الباحث تكرار كلمات «وطن» و«بطل» و«ثورة»، معتبراً إيّاها في الوقت نفسه فئات تحليل ووحدات تصنيف. ثم لاحظ قلّة ورودها في النص المدرسي.

لنلاحظ أولاً أنه لا يمكن اعتماد الكلمة **كفئة تحليل**، أي اختصار الفئة بكلمة؛ ثانياً لا يمكن تحليل فكرة «الوطن» و«البطل» و«الثورة» في الكتب المدرسية اللبنانية بالاعتماد فقط على ورود هذه الكلمات أو عدم ورودها في النص. هناك مؤشرات ومحتويات أخرى في نصوص هذه الكتب تعبّر عن هذه المفاهيم من دون أن تستخدم الكلمة نفسها[٢٠]. وأهم من ذلك أن كلمة «ثورة» أو «وطن» قد تتغير معانيها في الكتاب الواحد، بل من المحتمل ألاّ تحمل المعاني نفسها

---

(١٨) السيد يسين [إشراف]، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، الفصل الأول.

(١٩) Nakhlé Wehbé, III partie, "Le contenu des manuels d'Histoire à l'école primaire," dans: Wehbé et A.El-Amine, *Système d'enseignement et division sociale au Liban* (Paris: Le Sycomore, 1980).

(٢٠) مثلاً كلمات «بلادنا» و«أرضنا» و«أرض الجدود» و«لبنان».

في المدارس الخاصة المسيحية أو الإسلامية وفي المدارس الرسمية. ولكن لن يظهر الاختلاف إذا تمّ فقط إحصاء تكرار هذه الكلمات، وإنما سيظهر إذا وُضعت فئات تحليل قادرة على استكشاف هذه المعاني المختلفة وإذا تمّ اختيار وحدات تصنيف من نوع الجملة أو الموضوعة. ونلاحظ أخيراً أن مفاهيم «الوطن» و«الثورة» هي محل صراع كبير في لبنان. وعادة تحاول الكتب المدرسية بعامة ومنها كتب التاريخ أن تطمس الصراع الدائر في المجتمع عن طريق حذف الكلمات الحسّاسة أو التقليل منها، وهذا ما حصل فعلاً في العينة التي حلّلها وهبة، إذ لاحظ أن هذه الكلمات المحورية قليلة الورود في الكتب المدرسية. ألا يدلّ ذلك على أن اختيارها بشكلها اللفظي كفئات تحليل ووحدات تصنيف كان غير مناسب؟

٤ ـ التحليل الكيفي: وظيفته ومشكلة غيابه في بعض الدراسات

أ ـ وظيفة التحليل الكيفي

بعد انتهاء التحليل الكمي، يباشر الباحث في المرحلة الثانية من تحليل المضمون، التحليل الكيفي. فيعود إلى كل فئة تحليل ويختار من النص فقرة أو أكثر تعبّر عن محتواها، ويقدّمها كاستشهاد يعيد إلى ذهن القارىء مضمون النص الذي يمثل هذه الفئة.

تمثل هذه المرحلة الأخيرة في تحليل المضمون نوعاً من التعويض من جفاف التحليل الكمي الذي يحوّل مضمون النص إلى أرقام ويلغيه كمصوغ ولغة. وبطبيعة الحال لا يمكن أن نختار أكثر من فقرة أو فقرتين من النص، لتمثيل الفئة، لعدم اتساع المجال. إن الانتقاء الملازم للتحليل الكيفي يبدو مناقضاً للشمولية الإحصائية التي يوفّرها التحليل الكمّي، إذ لا يمكن إعادة توزيع كل محتويات النص على فئات التحليل، وبخاصة إذا كانت العينة كبيرة. إن معظم الأبحاث المذكورة في هذا المقال قدم نوعاً من التحليل الكيفي، إلاّ أن بعضه اختصره إلى أقصى حدّ أو استغنى عنه.

في النموذج الذي قدّمه عبد العليم محمد عن عدم ملاءمة تقنية تحليل المضمون لتحليل خطاب السادات (الوحيد الذي اختاره)، لم يجرِ أي نوع من التحليل الكيفي ليبيّن كيف وردت مفردات «السلام» و«الحرب» و«الأمن» و«التعايش» و«المسؤولية» و«التاريخ» في نص الخطاب. فالتكرار وحده ـ كما قال عن حق ـ لم يعلّمه شيئاً، وبخاصة تكرار الكلمات خارج سياقها. وبالتالي قرر الاستغناء عن هذه التقنية الكمية البحتة والعودة إلى أسلوب «تحليل الموضوعات» (thématique) الغني والفائض بالاستشهادات النصية، والذي يقوم على توزيع معظم أجزاء النص إلى الموضوعات التي يريد الباحث دراستها، دون مغبّة التكميم والعدّ.

مثل آخر عن دراسة[٢١] اختصرت كثيراً التحليل الكيفي، فالاستشهادات النصية حول مفاهيم «الوطن» و«الاستقلال» وموضوعات «القضية الفلسطينية» و«الانتداب الفرنسي» كانت قليلة جداً وأحياناً معدومة (باستثناء مفهوم «العدو»)، الأمر الذي ولّد الانطباع لدى القارىء بأن المعالجة ناقصة. ولكن عوّض وهبة من ذلك في الفصلين الثاني والثالث المخصصين لـ«المعلومات ونوع التاريخ المدرسي» و«طريقة معالجة المعطيات التاريخية»، وقدّم استشهادات نصية مرافقة لتفسير النتائج الكميّة. فكلّما تداخل التحليل الكمي مع الكيفي، بدت الاستنتاجات أكثر وضوحاً.

(٢١) Whbé, ibid, Chapitre 1, III partie.

أما دراسة أحمد زايد عن خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري[٢٢] فقد تمّ فيها تسجيل «الملاحظة» من قبل المحقّقين حول أحاديث الناس في مختلف مجالات وأنشطة الحياة اليومية. واتبع أسلوب تحليل المضمون لمعالجة النتائج المسجلة كتابة. وفي سياق عرضه لـ «موضوعات هذا الخطاب» في الفصل الثالث، وهي حول «الخلافات» و«الغلاء» و«الازدحام» و«عمل المرأة» و«أسعار الشقق» و«الفساد»، لم يقدم أي مثل أو فقرة من الأحاديث المسجّلة (كما هو مفروض). وفي الوقت الذي كان يتشوّق القارىء إلى معرفة ما يقوله الناس فعلاً، اصطدم بصمت الأرقام الجافة والنسب الدقيقة. وعوّض زايد جزئياً من هذا النقص في الفصلين الرابع والخامس، في مجال عرض «خصائص» الخطاب من «إصدار أحكام» و«أمثلة شعبية» و«تطرّف» و«مبالغة»، وفي الفصل الخامس والأخير حول «لغة الخطاب» و«الأشكال اللغوية» للتعبير عن «تجسيد» و«سخرية» و«تغرّب». فكانت هنا الاستشهادات كثيرة ولكن قصيرة لم تتعدَّ في معظم الأحيان التعبير (expression) والمبتدأ والخبر والجملة العادية القصيرة، وقلما وصلت إلى الفقرة[٢٣]. وبدا الأمر كأن هناك نقصاً في الأحاديث المسجّلة مباشرة كما هي، من قبل المحقّقين. وكأن هؤلاء، بسبب اعتمادهم تقنية «الملاحظة» وعدم إمكان التسجيل المباشر في أثناء الموقف، اضطروا إلى إعادة كتابة ما سمعوه. فصعب حينئذ على الباحث أن يستشهد بقول منقول (discours rapporté)، ذلك أن تقنية تحليل المضمون التي طبقها لمعالجة النتائج، تفترض استشهاداً حرفياً أنتجه المتكلّم أو المخاطب. وعبّر أحمد زايد عن هذا الخلل في معرض حديثه في الفصل الأول عن طريقة تكوين العيّنة وتسجيل الأحاديث من قبل المحققين إذ قال: «طُلب من المحققين تدوين الأحاديث بنفس لغتها دون تدخل منهم»، وأضاف في مكان آخر: «طُلب منهم التدوين فور التمكّن من الكتابة المستقلة وألاّ يتمّ التدوين أثناء ملاحظة الموقف». فكيف يمكن تسجيل الأحاديث بنفس لغتها أي «بدون تدخل»[٢٤] إذا لم تُسجّل فوراً بل بعد انتهاء الموقف؟ فمن الصعب أن تعمل ذاكرة المحقق عمل المسجلة، وهو مهما تذكّر، سيقوم بعملية «إعادة صياغة» ما سمعه، باستثناء بعض التعابير الشائعة والأمثلة المعروفة والمتداولة.

٥ ـ «توليف» التقنيات والخلط بين المناهج والتقنيات

يختم أحمد فرشوخ كتابه حول «الطفولة والخطاب: صورة الطفل في القصة المغربية القصيرة» بالتعليق التالي على طريقته في معالجة الموضوع: «فقد كان لتذويب منهج[٢٥] تحليل

(٢٢) أحمد زايد، **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري** (دبي: دار القراءة للجميع، ١٩٩٢).

(٢٣) نورد في ما يلي بعض الأمثلة: «الأسعار ولعت» «ناس هايصة وناس لايصة»، «ملايين داخلة البلد، أمال تروح فين؟»، «هي ليه الحكومة عايزة تعذب الناس»، «فتحوا قهوة بلدي [في معرض الكتاب] علشان تبقى ثقافة بمزاج»... إلخ، الفصل الخامس، ص ١٣١ ـ ١٤٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٥) خلط فرشوخ بين المنهج والتقنية، إذ أطلق على تقنية تحليل المضمون التي استخدمها لتحليل القصة (النصوص)، تسمية «المنهج»، وسمّى «مفهوماً» منهج البنيوية التكوينية الذي قال إنه سيتبعه لمعالجة موضوعه أي العلاقة بين صورة الطفل في القصة والهوية الطفولية المغربية. فقد شرح في الفصل الأول أن الهدف العام من دراسته هو «محاولة ضبط العلاقة بين الهوية الطفولية المغربية والخطاب القصصي بما هو ممارسة نصية تناظر الحركة السوسيو ـ ثقافية للمجتمع المغربي، بالمفهوم البنيوي التكويني»، ص ٢٥. و«البنيوية التكوينية» ليست «مفهوماً» وإنما منهج أو طريقة بحث، اقترحها لوسيان سولدمان في مجال علم اجتماع الأدب (méthode structurale génétique).

المضمـون داخل مكونات المقابلة أثر مفيد فـي تجاوز القراءة الاختزالية المـجردة للكلمات من سياقاتها وتقنينها في تكميمات ليـست دالة بالضرورة». ويعتبر فرشوخ أن «التوليف» هذا، كما سمّـاه هو نوع من «ديمقراطيـة المقابـلة التي حققت روح التكامل بيـن الفهم السوسـيولوجي والنفسي واللساني والجمالي والأنتروبولوجي أيضاً» «في عمق الصورة وتبادل الإضاءة»، في حين أن «القراءة المنهجية الاختزالية تقصر في استيعاب التفاعل الشارط لكلية الصورة».

ثم في نهاية تقويمـه لمقاربته هذه «التوليـفية» أو «الديمقراطية»، يعلن بصـدق «أن المقاربة المقـترحة لم تنج من التعـثرات والمآزق، إذ لم يكن مـسار التحليل نهجـاً متصلاً، وربمـا كانت مراقـبة الصورة من جهـة إشكالية الواقع والخطاب، أهم هذه الصعـوبات، أفرزتها ديمقـراطية المقاربة من حيث إن التوليف بين المناهج لا يتحقق دونما خسارات».

ملاحظاتي على دراسة أحمد فرشوخ متعلقة بالتـقنية أو التقنيات التي طبّقها لتحليل صورة الطفل في القصص المغربية، وبالمنهج (المـفهوم) (وإشكالية) البنيوي التكويني الذي أعلن أنه تبنّاه لدراسة العلاقة بين الخطاب القصصي حول الطفل «والهوية الطفولية المغربية».

أولاً من الناحية المنهجية: إن الباحث لم يدرس الجـانب الآخر من العلاقة أي مسألة «الهوية الطفولية المغربيـة» التي كان ينبغي إنجازها استناداً إلى الدراسات الاجتماعيـة والنفسية حول الطفولة في المـغرب، كان هذا الجـزء السوسيولوجي غـائباً في الكتاب، وبالتـالي كان العنوان «الطفولـة في المغرب والخـطاب حولها» غـير مناسب. أمـا العنوان الفرعي «صـورة الطفل في القصة المغربـية القصيرة» فهو أكثر مـلاءمة لما جاء فعلاً في الدراسة. ومن الناحيـة المنهجية أيضاً لا بد من كلمـة حول عدم ملاءمـة المنهج البنيوي التكويني لهـذه الدراسة. إن هذا المنهج، كما وضعه غولدمان نتيجة دراساته حول مؤلفات باسكال (Pascal) ومسرح راسين (Racine)، يشترط لتطبيقه، أولاً وحدة المؤلف. «فالنظرة إلى العالم»، كما حددها غولدمان، تتكوّن وتكتمل في إنتاج أدبي (oeuvre) لكاتب فرد متميّز، كان له تأثير أو صدى كبير في مجتمعه أو مجتمعات عديدة في زمنه، وأحـياناً بعد غيابه. رأى غـولدمان أن هذا التجاوب أو الإقـبال الواسع على هذا النوع من الأدب، خير دليل على وجود علاقة ما وتلاق بين «نظرة معيّنة إلى العالم» (vision du monde) أُعيـد إنتاجـها فـي العمل الأدبي المـذكور (أو المـسرحي... إلخ) و«نظرة إلى العـالم» موجودة فـعلاً في المجتمع الذي ينتـمي إليه الكاتب والجمهور، ليس من الضـروري أن يحملها كل المجتمع، ولكن قد تكون هذه «النظرة» خاصة بفئـة منتمية إلى هذا المجتمع، وذات تأثير في الثقافة الاجتماعية والخيالية العامة.

أما في ما يتعلّق بتـقنية تحليل المضمون التي استـخدمها فرشوخ بحذر وسـمّاها «منهجاً»، فهي لا تصلح لكشف الـعلاقات البنيوية في الـنص المحلّل ولا سيمـا العلاقات بين الشـخوص الفاعلـة في القصة، ذلك أن الـتقنية كـما رأينا لا تهـتم بالصيـاغة، بل تقـسم محتـويات النص وتحوّلهـا إلى أرقام ونسب، وإذا قـدّمت فقـرات من النص كأمـثلة واستـشهادات في التـحليل الكيفي، فهي متروكـة في حالة المواد الخام... ومقابلة النسب الكمية بين الفئـات لا يفيد لمعرفة بنية النص. أما استـخلاص «النظرة إلى العالم» في القصص القصيرة، فهـذا يحتاج إلى تقنيات أكثر تعقيداً، مثل «أساليب تحليل الخطاب» و«تحليل أدوار» الشـخصيات في علاقاتها المتبادلة. وهي أساليب لا تلغي النـص بل تعمل عليه، ولا تقطع أوصـاله بل تستكشف العلاقـات الداخلية بين الشـخوص وأدوارهم، أو المفاهيم المدروسة وسياقاتها، أو تسلسل الحجج والأطروحات.

ثانياً: حدود التقنية نفسها

كما أن المرء لا يستطيع أن يعبر المحيط بسيارة ويذهب إلى المريخ بطائرة، كذلك تفيد كل تقنية في شيء محدد، ولا تفيد بأكثر مما تسمح به أدواتها، إذ إن أية تقنية في العلوم الإنسانية تفيد لأغراض محددة وهي بحد ذاتها تشكو شوائب وثغرات، يحاول العلماء وبخاصة المتمرسين على تطبيقها، تجاوزها ووضع تقنيات وأساليب أخرى أكثر تطوراً ودقة وأكثر مناسبة لتحليل النصوص.

سأشير إلى أهم نواقص (carences) وحدود (limites) تقنية «تحليل المضمون» استناداً إلى ما ذكره بعض علماء النفس واللغة[٢٦].

١ ـ مشكلة اختفاء النص المحلل وراء جهاز التحليل الكمي

إن تحويل مضمون النص إلى أرقام وتكرار ونسب يطرح مسألة مدى ملاءمة تطبيق تقنية مستمدة من علم الإحصاء على نص مكوّن من لغة وكلام. إن النص كيان مركب ومتواصل، تعبّر فيه الكلمات والجمل عن أشياء وأفكار وأحداث وشعور. فإذا تمّ تحويله إلى نظام رمزي آخر (Code) مكون من أرقام ونسب، وهو نظام صالح للعلوم البحتة (Sc. exactes)، تمّ تجميد وتثبيت وتبسيط معاني الجمل والكلمات، أي تحويلها من كيان حي ومعقّد إلى وحدات رقمية جامدة وثابتة وبسيطة. لا شك في أن هذه العملية تفقر المعنى لا بل تغيّره وتشوهّه.

٢ ـ مدى دلالة التكرار

وفي السياق نفسه يمكن أن نتساءل عن مدى دلالة التكرار. إن تقنية تحليل المضمون راسية على أساس كمي هو أن المضمون الأكثر تكراراً هو الأكثر أهمية، إن أرض الأكثر أو الأقل لا تناسب كثيراً تحليل النص. إن الفكرة أو المضمون يتخذ أهميته من المكان الذي يحتلّه في النص ومن العلاقات التي تربطه بمكوّنات النص الأخرى. هناك كلمات أو أفكار كثيرة التكرار وربما ترادية (redondantes) لا تحتلّ مكانة أو معنى ذا أهمية في بنية النص. وعلى العكس هناك كلمات أو أفكار قليلة التكرار أو غائبة من النص، ولكن تتخذ أهمية خاصة لفهم بنيته وترابط معانيه.

٣ ـ تحليل المضمون وتقطيع أوصال النص

سألخّص بعض أجزاء النقد الذي قدّمه عالما النفس S.Moscovici و P.Henry[٢٧] في هذا الشأن: على «المستوى الأفقي»[٢٨] أي على مستوى النص، يطرح حجم وحدات التحليل (أو التصنيف) المعتمدة مشكلات متنوعة. فإذا اختيرت كلمات النص كوحدات تحليل، فإن عزلها

(٢٦) P. Henry and Serge Moscovici, "Problèmes de l'analyse de contenu," *Langages*, no.11 (Sept. 1968).

(٢٧) Ibid.

(٢٨) يطلق Moscovici وHenry على فئات التحليل المتعلقة بالفرضيات الخاصة بشروط إنتاج النص (أي المتغيرات الخارجة عن النص)، «المستوى العمودي» (Plan Vertical). ويعتبران أن تقنية تحليل المضمون تعزز أو تغلّب «المستوى العمودي»، أي المستوى خارج النص، على «المستوى الأفقي» المكوّن من النص.

عن سياقها يفقدها معناها أو معانيها، إذ لا معنى لكلمة، كما هو معروف في علم اللسانيات، خارج سياقها أو سياقاتها النصيّة. أما إذا كانت الوحدات أوسع كالجملة أو المقطع، فإن عملية اقتطاع كل الجمل أو الفقرات ذات المضمون (المعنى) المتشابه من النص، وزجّها تحت فئة التحليل المناسبة، يعني أن لكل هذه الجمل أو المقاطع المعنى نفسه (identique). وهذا غير صحيح لغوياً، لأن المعنى يتغير من جملة إلى جملة ومن مقطع إلى مقطع. وكلما كبر حجم الوحدة أو الجزء المصنّف من النص، ليبلغ مثلاً صفحة أو بضع صفحات، تنوّعت المعاني داخله. فإن تقنية تحليل المضمون التي تصنّف تحت الفئة نفسها وحدات عديدة من النص تعتبرها متماثلة من حيث المعنى، تُحدث تبسيطاً وبالتالي تشويهاً للمعاني التي لا يمكن أن تكون متماثلة إلى هذا الحد. ومن ناحيةٍ أخرى فإن عملية التقطيع والعدّ لا تأخذ في الحسبان العلاقات الخطابية والدلالية والبلاغية بين الوحدات المعتمدة.

خاتمة

في أواخر الستينات وبداية السبعينات، أي بعد إدراك حدود تحليل المضمون من قبل بعض الباحثين في المجالات الأكثر استخداماً لها، بدأت تظهر أو تُنتج أساليب وأدوات أخرى لتحليل النص، اقتُبست من علم اللغة، الألسنية وعلم السيميولوجيا. وأخذ بعض الباحثين في علم النفس والعلوم السياسية، والتاريخ والأدب، بالتعاون مع علماء اللغة[٢٩]، يستخدمون هذه الأساليب ويطوّرونها ويقترحون أساليب جديدة، مستندين إلى ما تقدّمه العلوم الألسنية من أدوات متنوعة. وأُنتجت أساليب عديدة من نوع «التحليل التوزيعي» (analyse distributionelle) و«تحليل الصياغة» (analyse de l'énonciation) وتحليل «حقول الدلالة» (analyse des champs sémantiques)، و«تحليل أدوار العوامل» (analyse actantielle) و«تحليل السيمياء» (analyse sémique). وتمّت الإشارة إليها تحت تسمية جامعة هي «تقنيات تحليل الخطاب»، لتمييزها عن تقنيات تحليل المضمون.

وانتشرت بعد ذلك في الثمانينات التسمية من دون المسمى، في الأوساط «العلمية» والإعلامية العربية، فراجت كلمة «خطاب»، وأصبح «الخطاب» على «الموضة». وادعى البعض قراءته ووصفه وتحليله حتى دون الاطلاع على الأساليب التي وُضعت لهذا الغرض. فكل من قرأ نصاً وفسّره على هواه، اعتبر أنه يحلل خطاباً. وتحوّلت كلمةَ «خطاب» إلى كلمة شائعة الاستعمال، تؤدي وظيفة «علمية» بمجرد ذكرها، وتنسج بين مستخدميها مكانة معرفية فارغة المحتوى، وسرعان ما فقدت معناها. ولكن هذا موضوع آخر.

(٢٩) أمثال: F. Saussure, E. Benveniste, O. Ducrot, J. Dubois, Z. Harris, Jacobson, T. Jadorrov, A.J. Greimas, N. Chomsky.

ملحق:

عرض سريع لتقنية تحليل المضمون

سأعرض بإيجاز أهم أدوات تحليل المضمون وخطواته. بعد تحديد موضوع الدراسة، يختار الباحث عينة من النصوص الخاصة بموضوعه يجب أن يتوافر فيها صفات التمثيلية والتجانس والتزامن. ثم يضع فرضيات البحث وهي بمثابة الأسئلة التي يبحث عنها واحتمالات الأجوبة المُمكنة عنها. تبدأ خصوصية تقنية تحليل المضمون انطلاقاً من الخطوة الثالثة وهي، تحويل الفرضيات إلى فئات تحليل (catégories) وفئات متفرعة (sous-catégories) أو عناصر، بالاستناد إلى مضمون النصوص. فيحدّد لكل فئة مؤشرات (indices) نصيّة تساعد على التعرّف إليها. وهذه الفئات التحليلية هي بمثابة شبكة تحليل (grille d'analyse) أي الأسئلة التي «يلقيها» الباحث على نصوص العينة (corpus) لاستخراج محتوياتها أو مضامينها المفيدة. أما أجزاء النص التي لا تفيد فئات التحليل فتُترك جانباً. وكما في التحقيق الاجتماعي أو الاستمارة كذلك في تحليل المضمون إذ يُشترط «لنجاح» العملية أن تكون فئات التحليل بسيطة (غير مركّبة) وغير متداخلة أي مستقلة عن بعضها البعض، لا تسمح بتصنيف نفس المضمون النصي ضمن فئتين مختلفتين(*).

بعد تحديد المضامين المفيدة لكل فئة تحليل، تبدأ عملية التصنيف والتكميم أي إحصاء عدد المضامين المماثلة التابعة لكل فئة(**). تتطلب هذه العملية الحسابية (عدّ التكرار) (fréquence) وتحديد وحدات للعدّ (unité)، أطلق عليها واضعو التقنية تسمية وحدات التحليل أو التصنيف التي يجب أن يتوافر فيها «أصغر جزء من المضمون يحتوي معنى مناسباً للفئة التي سيُصنَّف ضمنها». وبحسب متطلبات وموضوع الدراسة يمكن أن يختار الباحث كوحدة تحليل، الكلمة، أو الجملة أو الموضوعات (thèmes) أو شخصيات أو أصناف (item) (مقال، فصل أو كتاب) أو وحدات وقت (ساعة بث، دقيقة إعلانات... إلخ) أو مساحة (مقطع، عمود، سطور...). وبعد أن تصنف تحت الفئات والفئات المتفرعة كل المادة المفيدة من النصوص، يجري عدّ تكرار الوحدات وإقامة الجداول وحساب النسب المئوية لكل فئة مقابلة بالفئات الأخرى. وبانتهاء هذه المرحلة يكون قد انتهى التحليل الكمي. فيقدّم الباحث النتائج الكمية ويعلّق عليها. ثم يباشر التحليل الكيفي (analyse qualitative) وهي مرحلة استكمالية كما وضعها Berelson، إذ تقتصر على اختيار بعض الاستشهادات أو فقرات نصية هي بمثابة الأمثلة المعبّرة عن محتويات كل فئة، لإعطاء القارىء فكرة عن المحتوى المكتوب بعدما اطّلع على محتواه الكمي (أرقام ونسب وتكرار). وعادة لا يختار الباحث أكثر من استشهادين أو ثلاثة لتمثيل (illustrer) كل فئة، لعدم اتساع المكان، ولانعدام الفائدة، ذلك أنه من المفترض أن تكون كل المضامين الداخلة ضمن فئة محددة، متماثلة، فلا فائدة من تقديمها جميعاً.

(*) إن عملية وضع فئات التحليل شبيهة بوضع أسئلة الاستمارة وهي أهم خطوة في تحليل المضمون، لأن نتائج التحليل والإجابة الملائمة عن الفرضيات مرتبطة بجودة فئات التحليل.

(**) يضاف تحت كل فئة ما يسمى اتجاه (orientation) المضمون، أي إذا كان معناه سلبياً أو إيجابياً أو محايداً، ويمكن أيضاً تحديد قوة (intensité) المضمون أي تقدير مدى ضعف أو قوة أو اعتدال الموقف أو التقويم أو غير ذلك.